

الصناعات القطنية في بريطانيا

١٩٣٩-١٩٢٠

د.محمد يوسف إبراهيم القرشي

م.م. زينب لبيب فخري

جامعة تكريت / كلية التربية

المقدمة

اختصت بريطانيا بعدد من الصناعات الأساسية ومنها صناعة القطن، إذ عدت من أشهر الدول المنتجة والمستوردة للقطن، وكما هو معروف كانت تعدّ مصنع العالم منذ منتصف القرن الثامن عشر حين شهدت قيام الثورة الصناعية، ومن هنا أدركت الحكومة البريطانية أهمية الصناعات القطنية للدول كافة، لذلك سخرت شركاتها المختلفة وبالتعاون مع هيئة التجارة لغرض توفير محصول القطن لأنها أدركت أنّ مصانعها ستتوقف عن الإنتاج، إذ حصل إذا لم تتمكن من الحصول على القطن وبالتالي ستخسر البلاد مصدر مالي مهم جداً، ومع ذلك فقد تعرضت عملية الازدهار والتقدم التي حظيت بها تلك الصناعة إلى انتكاسات عدة جاءت لأسباب داخلية وأخرى خارجية، فضلاً عن ظهور البدائل التي عملت على تقليص صناعة القطن، فأثر هذا الأمر بشكل مباشر على الاقتصاد البريطاني، ولاسيما وأن صناعة القطن كانت تعدّ من الصناعات الرائدة التي تتمتع بأهمية كبيرة لدى الحكومة البريطانية، لذا فإنّ تعرضها لأية أخطار تؤدي بشكل مباشر إلى المساس بالاقتصاد البريطاني، وبالتالي فإن انعكاساته على الواقع الاجتماعي سيكون واضحاً.

تطور الصناعات القطنية في بريطانيا

كانت صناعة القطن من أبرز الصناعات البريطانية ولاسيما إنها تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد البريطاني فمنذ عام ١٨٦٠م تمتعت الشركات البريطانية المهتمة بالصناعات القطنية بسيطرة مطلقة في الأسواق العالمية، ولاسيما أن مصانع لانكشير Lancashire العملاقة التي أدركت أن عليها تسويق صناعتها إلى أسواق متنوعة من الإمبراطورية^(١)، ولاسيما بعد اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية^(٢) التي أدت إلى انقطاع القطن الأمريكي^(٣) بسبب إغلاق موانئ التصدير في الجنوب^(٤)، كما برز إلى حيز الوجود القطن المصري حتى بلغت صادراته في عام

١٨٦١م نحو (٥٩٦,٠٠٠) قنطاراً^(٥)، وبسبب زيادة الإقبال عليه أخذ الإنتاج بالتصاعد حتى وصل عام ١٨٦٥م نحو (٢,٥٠٧,٠٠٠) قنطار وهي نسبة كبيرة، إذ تشكل نحو ٩١,٦% من الصادرات^(٦) هذا الأمر لفت انتباه الحكومة البريطانية، ولاسيما أن القطن المصري غزا الأسواق العالمية وحصل على رضا المستهلك بسبب خاماته المميزة وخلوه من الشوائب التي رفعت من جودته العالية مما كان له الأثر الكبير في فرض سيطرة بريطانيا على مصر عام ١٨٨٢، وأصبحت الأخيرة المورد الأهم في تصدير القطن إلى مصانع مانشستر البريطانية^(٧).

أن نمو الأسواق في الإمبراطورية البريطانية، ولاسيما الهندية منها كجزء لا يتجزأ من سياسة بريطانيا الرامية إلى السيطرة الاقتصادية إلى جانب السيطرة السياسية، وهذا ما دفعها إلى تطوير سكك الحديد الهندية لكي تؤمن انخفاض تكاليف النقل والحد من رسوم الكمارك الهندية وبالتالي وصول البضائع القطنية إلى المستهلك دون عوائق، والأمر نفسه انطبق على مصر حتى أن بريطانيا استوردت من مصر عام ١٩١٠م نحو (٢,٨١٧,٠١٣) قنطار من القطن شحن إلى مصانع مانشستر لتصنيعه^(٨)، فأسهم هذا الأمر إلى أن تصل صادرات بريطانيا في مطلع عام ١٩١٣م ذروتها، إذ صدرت البلاد نحو ٨٠% من صادرات قطع القماش المصنعة، شكلت مع الغزول القطنية $\frac{1}{4}$ ربع صادرات البلاد في ذلك العام، وقد صدرت تلك المنتجات إلى أسواق الدول المستقلة في العالم، ومنها كندا وأستراليا وأفريقيا وآسيا والشرق الأقصى، أما صادرات قطع القطن المصنعة فقد وصلت إلى ٦٤% في عام ١٩١٤م^(٩)، وكان لهذا الازدهار الأثر الكبير في أحداث تغييرات مهمة في مجال عمل الشركات^(١٠).

حدث تذبذب في إنتاج وصناعة القطن خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، بسبب استغلال أغلب الأراضي المعدة لزراعته في المجهود الحربي من جهة ومن جهة أخرى بروز اليابان كمنافس قوي لبريطانيا^(١١)، والملاحظ أن الرسوم في بداية الحرب كانت ٣,٥ من قيمة قطع القماش وبحلول عام ١٩١٧م أصبحت نحو ٧,٥% إلا أن ذلك لم يؤثر على الصادرات اليابانية، ولكن بحلول عام ١٩١٨م كانت صادرات البلد من قطع القماش المصنعة تبلغ ٦٤% وهذا يعني أن الإنتاج انخفض بنحو ١٦% مما كان عليه قبل الحرب، كما انخفضت قدرة محالج القطن على الإنتاج إلى ٧٠% في بداية عام ١٩١٨م إلا أنها عادت لترتفع حتى وصلت إلى ٥٠% بحلول شهر أيار من العام نفسه^(١٢)، ويعزى سبب الانخفاض إلى جملة أسباب

في مقدمتها الهدر في الموارد على نحو متزايد، فضلاً عن بقاء أساليب العمل وفق الطرق التقليدية القديمة^(١٣)، إلا أن هذا الأمر لم يسبب نقصاً في الغزول و الأقمشة المصدرّة إلى الأسواق الهندية^(١٤).

شهدت بريطانيا قفزة نوعية في هذا الميدان بعد انقضاء الحرب ، إذ أدى تصاعد الأسعار وهوامش الربح في قطاع الغزول وقطع القماش القطنية إلى تطور الإنتاج إلى ٤٢% من الطاقة الإنتاجية للمعامل ووصلت الزيادة إلى (٧)مرات عمّا كانت عليه قبل الحرب، ولكن على الرغم من ذلك واجهت بريطانيا ندأً قوياً في صناعة القطن، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت انشغال بريطانيا بالحرب فقامت ببناء مصانع جديدة، كما جلبت معدات حديثة وبتقنية عالية، ولاسيما في الجنوب حتى تمكنت من إنشاء نحو (١٥٠) مصنعاً لحلج القطن في النصف الأخير من عام ١٩١٩م^(١٥)، كما أن الإنتاج الياباني المصدّع ارتفع بين ١٩١٣-١٩١٨م ليصل إلى (٥٥%)^(١٦)، إلا أن ذلك لم يُشكل سوى ٧% من إجمالي صادرات بريطانيا للأسواق الهندية ولم يؤثر على صادرات البلاد التي بقيت في القمة^(١٧)، والجدول الآتي يمثل صادرات بريطانيا من قطع القماش المصدّع^(١٨).

الأعوام	مليون / ياردة
١٨٦٠ - ١٨٦٩م	٢,٣٧٤
١٨٧٠ - ١٨٧٩م	٣,٥٧٢
١٨٨٠ - ١٨٨٩م	٤,٦٧٤
١٨٩٠ - ١٨٩٩م	٥,٠٥٧
١٩٠٠ - ١٩٠٩م	٥,٦٤٨
١٩١٠ - ١٩١٩م	٥,٤٥٩

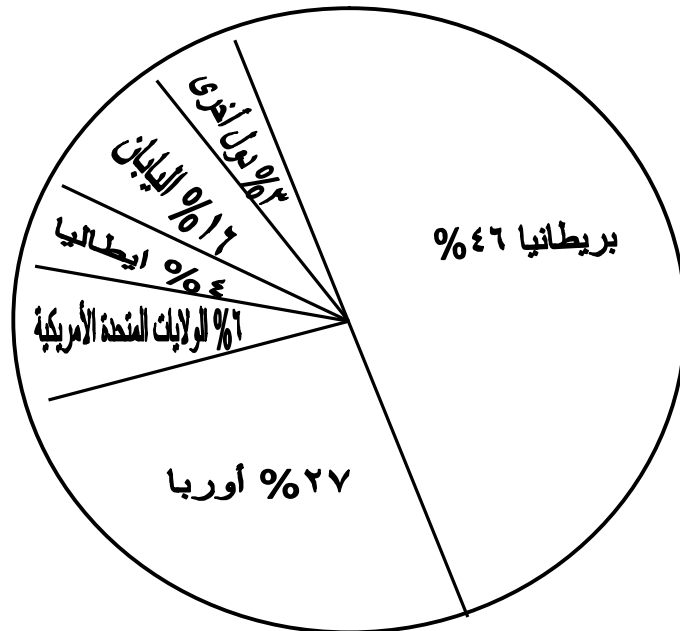
الجدول أعلاه يبين تصاعد صادرات بريطانيا من قطع القماش المصدّع، وهذا دليل على أن صناعة القطن في البلاد بقيت مزدهرة على الرغم من وجود المنافسة مع باقي الدول الأخرى واجهت صناعة القطن صعوبات عديدة بعد عام ١٩٢٠م، بسبب انخفاض الطلب العالمي مع انهيار الأسواق الخارجية فضلاً عن ارتفاع التكاليف الثابتة وصعوبات تحسين الإنتاجية وانخفاض الأجور، لذلك اجتاحت هذه الصناعة حالة من الفوضى والانحدار، ولاسيما بعد ارتفاع معدلات

البطالة بشكل كبير^(١٩)، هذا الأمر أدى إلى انخفاض الصادرات بحلول عام ١٩٢٢م، إذ هبطت إلى $\frac{1}{2}$ مستوى صادرات عام ١٩١٣م، ولم تتجح عملية زيادة الطلب المحلي عن التعويض عن فقدان التصدير بسببي انخفاض الأسعار الناجمة عن المنافسة الجديدة ، وانخفاض القدرة على حماية الأسواق الخارجية ، فأدى هذا الأمر إلى إثارة مشكلة معقدة داخل أروقة الحكومة البريطانية ولاسيما أن القطن أحد ركائز الصناعة البريطانية وبالتالي فإن تأثيره كان واضحاً على الاقتصاد بشكل كبير^(٢٠)، لذا عُدت من أجل ذلك عدد من المؤتمرات لمناقشة الموضوع، وقد ظهر أن هنالك جملة من الأسباب التي أدت إلى هبوط الصادرات البريطانية، فضلاً عما ذكر سابقاً، ومنها أن نمط الاستهلاك تغير بشكل كبير عما كان عليه في السابق^(٢١)، إذ أن البساطة في الملابس ولاسيما النسائية منها، إذ غزت الأسواق موجة من الملابس القصيرة، ولاسيما التنورات التي قُصرتُ بشكل واضح في عام ١٩٢٥م^(٢٢)، فضلاً عن ظهور عدد من البدائل للأقمشة القطنية ، ولاسيما الحرير الصناعي (الريون) الذي غزا الأسواق بوفرة واضحة مما أسهم في اتجاه أغلب الأسر إلى ارتداء الملابس الحريرية بدلاً من القطنية ، ولاسيما وأنها أصبحت كنموذج مميز في عالم الأزياء العالمية ، هذا الأمر أسهم في هبوط الإنتاج إلى (١,٥٥٣,٠٠٠,٠٠٠) ياردة عام ١٩٢٤م ، أي أن الصادرات انخفضت بنسبة ٣٥,٥% التي تشكل نحو ٢٨,٥% من مجمل الإنتاج البريطاني^(٢٣) .

استمرت المناقشات المستفيضة للحد من الأزمة التي بدأت تتفاقم ، لذلك توصلت إحدى اللجان الحكومية إلى إقرار السعر وتعويض المغازل إلى نحو (١٢٠٠) مغزل للمعمل الواحد أو نحو ذلك بقليل^(٢٤)، وأن يكون التصدير للملابس المصدّعة بأسعار محدودة والعمل على تشجيع المنافسة الداخلية لهذه الصناعة، ومبادرة من غرفة تجارة مانشستر تأسست لجنة مشتركة من منظمات تجّار القطن ، لغرض جمع المعلومات التي تسهّل تحقيق استقرار الأسعار في محاولة للحفاظ على أسعار القطن^(٢٥)، وقد تطوع للعملي تلك اللجان مجموعة من المصنّعين والتجّار ممّا أدى إلى أن تضع خطط لترشيد الإنتاج الطوعي في عام ١٩٢٧م في محاولة يائسة لتلافي أزمة القطن^(٢٦) .

تغيرت الأوضاع عام ١٩٢٨م، إذ اتسعت المنظمات التجارية المنظمة لتجّار القطن لتشمل النقابات العمالية التي كان هدفها الرئيس تحقيق الاستقرار وزيادة الكفاءة وإعادة هيكلية الإنتاج

وبالتالي تنظيم هذه الصناعة، كما أنشأت منظمات لتجارة القطن (المكتب الإحصائي لتجارة القطن) لغرض جمع المعلومات التي تُسهّل تحقيق استقرار أسعاره، وقد عملت اللجان بجدية كبيرة، وكان لأرائها الأثر الكبير في بقاء بريطانيا في طليعة الدول في التجارة العالمية لإنتاج القطن وتجارة منتوجاته على الرغم من كل العوائق التي مرت بها^(٢٧)، وكما موضح في الشكل الآتي الذي يمثل التجارة العالمية لإنتاج القطن المصفي عام ١٩٢٨^(٢٨).



أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية القطنية في بريطانيا، إذ كانت بداية الركود الاقتصادي العالمي، وقد أدى إلى انخفاض الأسعار للمواد الأولية، كما أن انخفاض الطلب في أسواق السلع القطنية قد أسهم في انخفاض أسعار تلك السلع، ومن ثم تلاشي الأرباح، وارتفعت نسبة البطالة ولاسيما في مصانع لانكشير العملاقة، إذ وصلت البطالة ذروتها عام ١٩٣١م التي بلغت ٣٨,٥%، أما مصانع داروين فقد وصلت نسبة البطالة فيها نحو ٤٢,٧، ولم تختلف مصانع بلاكينر عنها، إذ ارتفعت النسبة إلى ٤٧,٩%^(٢٩).

إن اعتماد مصانع لانكشير على التصدير إلى السوق الهندية والشرق الأقصى ترتب عليه خسارة كبيرة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ بلغت خسارتها من قيمة ما تصدره (٣٠)، كما انخفضت الأرباح إلى عملاً كانت عليه عام ١٩٢٣م، أما بخصوص التشغيل الآلي فإنه بلغ نحو ٥٩% فقط، ولاسيما بعد تسريح أعداد كبيرة من العمل هذا الأمر انعكس على هبوط أسعار القطن وبشكل كبير منذ عام ١٩٣٠م على الرغم من إنشاء شركة لانكشير عام ١٩٢٩ (٣١)، وبداية عام ١٩٣٠م، إذ كانت هذه الشركة بمثابة هيئة حاولت تعزيز صناعة القطن، إذ تعاونت مع مختلف المصارف البريطانية لغرض تقديم القروض لمصانع القطن لغرض رفع الإنتاجية وتطويرها، وبالتالي تحسين النوعية عن طريق البحوث والدراسات المستفيضة للقطن وصناعته التي امتدت إلى الإصباغ والألياف والآلات (٣٢)، إلا أن ذلك لم تكن له نتائج سريعة، إذ استمرت عملية تسريح العمال وإغلاق أغلب المصانع، أما المصانع التي استمرت في عملها فإنها استعملت القطن الهندي والغزل الأوتوماتيكي (٣٣)، لذلك تم تشجيع عملية الاندماج مع الشركات الأخرى المصنعة والانضمام إليها (٣٤).

استمرت اللجان المٌعينة من قبل الحكومة لمعرفة تداعيات أزمة القطن، واتضح بما لا يقبل الشك أن السبب الأساس الذي أدى إلى تفوق اليابان على منافسيها في هذه الصناعة، ولاسيما بريطانيا يعود إلى الأجور التي إذا ما قورنت بالعامل البريطاني ستكون متدنية للغاية (٣٥). سعت الحكومة البريطانية في نهاية عام ١٩٣١م إلى تنظيم صناعة القطن، وقد ظهر للحكومة أن تلك الصناعة قد واجهت في الأعوام الماضية صعوبات عدة من جراء الإهمال الذي لحق بها، وإن عملية إعادة تنظيمها مركزياً قد يمكنها من تخفيض معدلات كلفها في الإنتاج حتى تُلبي حاجة الأسواق وتتخطى المنافسة الجديدة القادمة من الخارج.

على هذا الأساس بدأت الحكومة بإجراء إحصاء على معامل وعمال الصناعات القطنية ومزارعيها، وقد وجدت صعوبة في إحصاء لوجود عدد كبير جداً من الشركات الصغيرة، فضلاً عن وجود الآليات الحديثة واللازمة للإنتاج الكمي وبمعدلات كُلف واطئة (٣٦).

فضلاً عن ذلك فإن بنك انكلترا تدخل وشكل هيئة لانكشير للقطن [Lancashire Cotton Corpporticor (LCC)] التي كان هدفها التصرف بصناعة القطن فضلاً عن تحديد أسعاره (٣٧).

ظهرت عدد من الدعوات الحكومية التي تطالب بشدة بتخفيض أجور العمال لتلافي أزمة القطن، ولاسيما أن الأجور لم تنخفض منذ عام ١٩٢٢م، لاقت هذه الدعوات صدى واسع بين معارض ومؤيد لها، إذ اشتدت السجلات بين القوى الممثلة للعمال وبين الحكومة، إلا أن الأخيرة حسمت الأمر بأنها أقرت بتخفيض الأجور بنسبة ٦% (٣٨).

إزاء هذا الموقف حاول ممثلي تجارة القطن البريطانية عقد اجتماعات مكثفة مع نظرائهم في الدول المنافسة لغرض تمهيد الطريق لمفاوضات حكومية جديدة بشأن تجارة القطن المصدّعة على الرغم من أن هذه الخطوة لم تكن تحظى بدعم من قبل مصانع لانكشير ولاسيما بعد أن قررت الحكومة إرسال بعثة في نهاية عام ١٩٣١م إلى غرفة تجارة بلاكبيرن لغرض إجراء مباحثات مع الجانب الهندي لغرض تصريف القطن (٣٩).

في العشرين من آب ١٩٣٢م عقد مؤتمر أوتاوا Ottawa وهو مؤتمر للتجارة العالمية، إذ كان هذا المؤتمر بداية لسلسلة من الاجتماعات بين ممثلي بريطانيا ونظرائهم في الخارج لغرض التمهيد لمفاوضات حكومية دورية بشأن التجارة الدولية كافة، وبضمنها القطن، وكان المؤتمر يدعو إلى فرض إدخال رسوم كمركية بريطانية، والتحرك نحو الأفضلية لبريطانيا في هذه الصناعة (٤٠).

أدركت الحكومة في عام ١٩٣٢م أن عليها أن تعد العدة للنهوض بهذه الصناعة التي تُعد من الصناعات الرائدة في البلاد لذلك أدخلت تحسينات على مصانع الغزل والنسيج القطني في لانكشير، مما أدى إلى تحسين العمل ولاسيما أن الحكومة أدركت أن الصناعة اليابانية وسّعت إنتاجها بشكل كبير، لذلك رفعت الحكومة شعار (هنالك حاجة إلى إعادة المعدات والتنظيم على نطاق واسع)، إلا أن التنافس الشديد وقلة التمويل فضلاً عن قلة الأرباح التي لم تعد قادرة على تغطية الرسوم فأدى ذلك إلى حدوث ضائقة مالية في عدد من الشركات الكبيرة لذلك تمت الاستعانة بالمؤسسات المالية التي تمتلك الخبرة لغرض إعادة هيكلة بعض المصانع (٤١).

كان أبرز انعكاسات مؤتمر أوتاوا إتمام المحادثات مع الجانب الهندي على الرغم من أن هذا المشروع لم يكن يحظى بتأييد كبير من قبل مالكي مصانع لانكشير الذين كانوا على يقين أن هذه المهمة لن تتحقق أهدافها وستلحق فشلاً ذريعاً، وهذا ما حصل بالفعل، ولاسيما أن الحكومة الوطنية في الهند كانت تسعى إلى صلاح البلاد بالطرق الدستورية (٤٢).

استمرت المباحثات على الرغم من ذلك بين الجانبين إلى عام ١٩٣٣م حينما أعدت غرفة تجارة لانكشير تقريراً بشأن التعريف الكمركية في الهند^(٤٣)، حتى أن الأمر وصل إلى أروقة مجلس العموم البريطاني، إذ اتهم ونستون تشرشل^(٤٤) (Winston Churchill)، لجنة المباحثات مع الجانب الهندي وعلى رأسهم صموئيل هور Samuel Hoare^(٤٥)، باستعمال نفوذ لا مبرر له للضغط على أعضاء غرفة تجارة مانشستر لغرض إقناعهم بتغيير إفاداتهم بشأن أسباب تدني صناعة القطن في الهند^(٤٦).

بناءً على ذلك أرسلت الحكومة البريطانية بعثة في تشرين الثاني ١٩٣٣م لغرض تقصي أسباب انحسار سوق صناعة القطن وكانت النتائج أن غالبية الشركات المصنعة كانت تفنقروا إلى الخبرة فضلاً عن أن أجور العمال كانت متفاوتة كما أوضح التقرير أن غالبية ممثلي الشركات يفتقرون إلى أسلوب الحوار والتفاوض السياسي مما أثار بشكل سلبي على سير المفاوضات وعلى الرغم من ذلك توصلت اللجنة إلى نتائج تمخضت عن المفاوضات التي كان أبرزها تعديل الرسوم الكمركية على السلع، فضلاً عن محاولة النظر في مسألة الأجور^(٤٧).

أدركت الحكومة البريطانية أن جميع الأعمال التي قامت بها لم تؤدِ إلى تعزيز موقعها من التجارة العالمية للقطن ولاسيما أن اليابان أخذت تختصر المسافات للوصول إلى القمة، إذ أسهمت التكنولوجيا المتطورة التي اتبعتها البلاد^(٤٨)، وحادثة منشوريا^(٤٩)، في زيادة حجم صادراتها المصنعة عام ١٩٣٣م التي تجاوزت الإنتاج البريطاني لتصل إلى (٢٨٧ مليون ياردة)، كما أن تضامناً الاتحادات التجارية مع اتحادات النقل البحري الياباني كان محفزاً أساسياً لهذه الصناعة الذي منحها ميزة التنافس للدول الأخرى عكس بريطانيا التي لم تشهد تقارباً بين قطاعات العمل المسؤولة عن الصناعات القطنية، كما أن هبوط سعر الدولار إلى الين الياباني (٨,٤٨) إلى (٢,٢٥) دولار عام ١٩٣٣م، أسهم في انخفاض القدرة التنافسية للسلع القطنية اليابانية في الأسواق العالمية، وبالشكل الذي لا يمكن تعويضه^(٥٠)، هذا الأمر أثر بشكل واضح على تراجع صادرات بريطانيا فبالنسبة لصادرات قطع القماش على الرغم من أن صادرات الغزل كانت أقل عرضة للخطر مقارنةً مع قطع القماش، لذلك حاولت الحكومة البريطانية التفاوض مع اليابان بشأن صناعة القطن^(٥١)، إلا أن المنافسة كانت على أشدها التي أدت إلى رفض الجانب الياباني التفاوض مع البريطانيين، وبالتالي رفض المقترح المقدم من قبل الأخيرة الذي يقضي بإتباع نظام

الحصص الطوعية في صناعة القطن، قاد هذا الرفض إلى تحفيز الحكومة البريطانية لإيجاد طرق جديدة للسيطرة على الموقف، إذ قامت بعض الشركات المساهمة بتقديم مقترح بإلغاء نحو (٣ مليون) مغزل وتسريح مجموعة من العمال، إلا أن المناقشات أثمرت عن إلغاء (٣ مليون مغزل) بدلاً من (٣ مليون) لغرض تحقيق استقرار في الأسعار على الرغم من الصعوبات الكبيرة في تأمين الإنفاق^(٥٢).

شهدت بدايات عام ١٩٣٤م استمرار السجلات بين الدول المنتجة للقطن لذلك تقرر عقد مؤتمر بهدف إنشاء منظمة دولية تعنى بتنظيم أسواق القطن، وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والياباني لغرض ترشيد صناعة القطن كوسيلة للحفاظ على ثبات أسعاره فضلاً عن إتباع سياسة تقسم مناطق التصريف، وهكذا تم الاتفاق بين الجانبين على هذه الأمور المطروحة، إلا أن ما توصل إليه الطرفان في مفاوضاتهما قد أهمل ووضعت أسعاراً حسب نوعية القطن المنتج فضلاً عن الطاقة الإنتاجية لكل بلد، مما ولد مشاكل بين الجانبين ولاسيما أن اليابان عدت المباحثات سلبية^(٥٣)، لذلك أقيمت على توقيع اتفاقية مع الهند في نهاية عام ١٩٣٤م لتعزيز العلاقات وتفعيلها بين الجانبين، ولاسيما وأن الهند حظيت منذ عام ١٩٣٢م بـ(٢٨%) من الصادرات اليابانية من المنسوجات بعد أن طبقت نظام الكوتة (الحصص)^(٥٤).

أدركت الحكومة البريطانية أن عليها أن تضع قيوداً على استيراد البضائع اليابانية في عدد من المستعمرات التابعة لها وذلك باستعمال التعريف الكمركية العالمية و(الكوتات)، وقد نجحت في مسعاها، إذ أثر ذلك سلباً على الصادرات اليابانية التي تراجعت من (١٣٧,٩ مليون ياردة) عام ١٩٣٣م إلى (١٣٥,٥ مليون ياردة) عام ١٩٣٥م أما الصادرات البريطانية فإنها حظيت بالصدارة، إذ ارتفعت صادرات لانكشير من (١٧٣,٩ مليون ياردة) إلى (٢١١ مليون ياردة)^(٥٥)، بعدما عملت على تقليص الفائض من المغازل المستعملة^(٥٦).

امتلك عدد من الشركات المنتجة للقطن مثل شركة Ryland وشركة Horrockes وشركة Birtwistles المختصة بتنمية الموارد والقدرات الإدارية للتوسع في الخارج، وقد تميّز إنتاج الشركات الجديدة بالجودة العالية والكفاءة، أما إنتاجها من الأقمشة فهو الآخر كان مميزاً وتمتع بعلاقات تجارية معروفة، وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن شركة لانكشير بقيت تنتسب الإنتاج لأنها كانت مميزة في كل شيء بدءاً من أساليبها وطرق إنتاجها وصولاً إلى تصاميمها التي كانت

تلاءم كل الأذواق، وبالتالي نجحت في الوصول إلى ذوق المستهلك، فضلاً عن ذلك فإنها حرصت على أن تكون أسعارها تنافسية فأدى ذلك إلى تحقيق رغباتها في الريح المتواصل^(٥٧). لم يرق الأمر إلى اليابان في أن ترى بريطانيا تسيطر على الأسواق من جديد، ولا سيما أن اليابان كانت نداءً قوياً لبريطانيا لذلك قررت الاتجاه إلى أسواق أخرى لتصريف منتوجاتها ولا سيما المناديل والملابس الداخلية والشراشف فوجدت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية مشرعة أمامها لا سيما إذا ما أدركنا أن اليابان احتلت مراكز متقدمة في استيراد القطن^(٥٨)، وكما موضح بالجدول الآتي^(٥٩):

الدولة	١٩٢٥ - ١٩٢٩م	١٩٣٠ - ١٩٣٤م
بريطانيا	٢١,٦%	١٨,٧%
ألمانيا	١٠,٢%	١١,٠%
فرنسا	١١,٠%	٩,٩%
إيطاليا	٧,٢%	٦,٧%
اليابان	٢٠,٨%	٢٤,٨%
باقي الدول الأوروبية	١٩,٣%	١٢,٠%

من الجدول يتضح أن المنافسة اليابانية - البريطانية كانت على كبيرة وكانت معالمها واضحة منذ عام ١٩٢٩م، ولا سيما أن التقارب في الاستيراد لمحصول القطن لغرض تصنيعه كان واضحاً، إلا أن اليابان تفوقت على بريطانيا بين الأعوام (١٩٣٠-١٩٣٤)، إذ بقيت مصرّة على في استيراد كميات كبيرة من القطن لغرض تصنيعه والاستفادة من مردوده.

ارتفعت صادرات اليابان القطنية المصنعة من (٧٨٩,٠٠٠ مليون ياردة) عام ١٩٣٢م إلى (١٩,١٢,٠٠٠ مليون ياردة) عام ١٩٣٥م لتشكل نحو ٦٠% من مجموع واردات الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما وأن أسعار الصناعات اليابانية كانت منخفضة نسبياً مع غيرها من المنتوجات، كما لُجودتها العالية ودقة صناعتها كان شعاراً مميزاً لها^(٦٠).

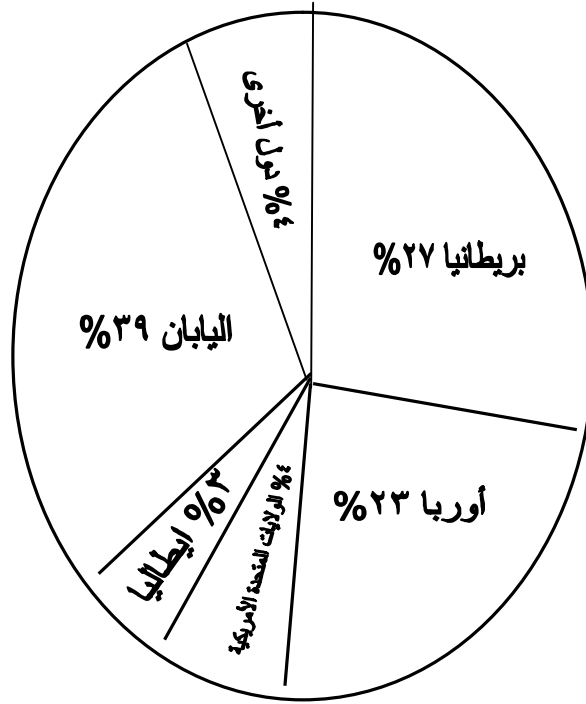
أثارت صادرات اليابان حفيظة الحكومة البريطانية، ولا سيما أن الأخيرة أدركت حجم الخسارة التي لحقت بها جرّاء إهمال صناعتها القطنية، لذلك أصدرت الحكومة عام ١٩٣٦ قانون (إعادة

تنظيم الصناعات القطنية) الذي تضمن فرض ضرائب إلزامية على الآلات لغرض إلغاء المغازل الفائضة والعمل بالآلات الميكانيكية المتطورة لغرض إلغاء المغازل القديمة الفائضة عن الحاجة، والعمل على تحسين ظروف العمل، والحد من البطالة الجماعية، ووفقاً لهذا القانون الغي (مجلس القطن) عدداً من المغازل الفائضة، كما سعت الحكومة في العام نفسه إلى إنقاذ هذه الصناعة بعدما فرضت رسوم على إعادة بناء المغازل والتخلص من الطاقة الإنتاجية الفائضة^(٦١)، فضلاً عن ذلك فإن هيئة التجارة منحت المدير التنظيمي للمصنع صلاحيات خولته جمع مبالغ الرسوم، فضلاً عن تخويله باستدانته ما يراه ضرورياً لتمشية المشروع على أن لا يتجاوز المبلغ (٢ مليون) إسترليني^(٦٢).

إن كلف الشركات المنتجة ازدادت حتى وإن تخلصت من الطاقة الإنتاجية الفائضة بين الأعوام ١٩٣٦-١٩٣٧م، إذ استعادت الحكومة وضعها الطبيعي في صناعة القطن بعد أن استوردت من مصر عام ١٩٣٦م ما قيمته (٢,٨١٤,٠٠٠) جنيه مصري، وعادت لتستورد في بداية عام ١٩٣٧م من قيمته (٢,٧٤٧,٠٠٠) جنيه مصري^(٦٣).

شهدت نهاية العام استيراد بريطانيا لمحصول القطن بقيمة (٣,٣٠٠,٠٠٠) جنيه مصري، فأسهم ذلك في عملية إنتاج واسعة لقطع القماش القطني والملابس القطنية المصنعة^(٦٤)، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحقيق مستويات العشرينيات في الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض سعر الأسهم الخاص بمعمل المنتجات القطنية^(٦٥)، ولذلك قرر مجلس القطن عام ١٩٣٨م إلغاء نحو (٥,٠٠٠,٠٠٠) مغزل^(٦٦).

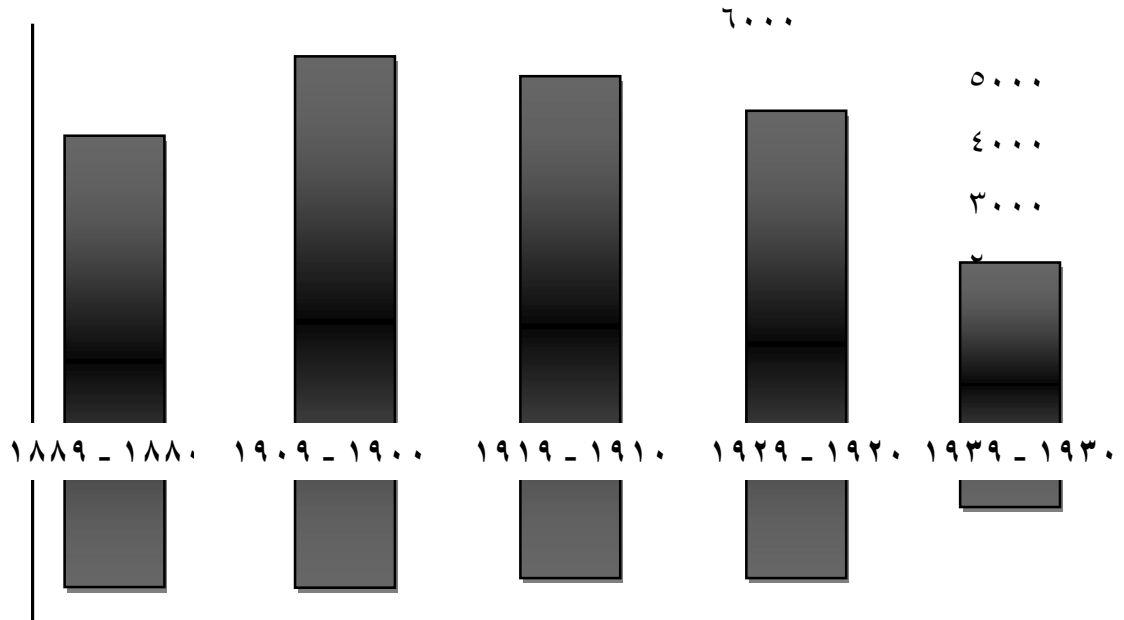
إن جميع الإجراءات التي قامت بها الحكومة لم تجد نفعاً، لأنها لم تعمل على تحسين الصادرات أنها لم تبقى بريطانيا متصدرة للإنتاج العالمي، ولاسيما أن اليابان كانت المنافس والند القوي أمام المنتجين البريطانيين ولاسيما في صناعة الأقمشة القطنية، والشكل الآتي يوضح التجارة العالمية لقطع الأقمشة القطنية للأعوام ١٩٣٦-١٩٣٨^(٦٧).



إن هبوط إنتاج الصناعة بين الأعوام (١٩١٢-١٩٣٨م) إلى النصف أدى إلى انخفاض صادرات الغزول من (٢٤٤,٠٠٠,٠٠٠) رطل إلى (١٢٣,٠٠٠,٠٠٠) رطل، أما قطع القماش المصنعة هبطت هي الأخرى في المدة نفسها بقيمة (٦٩٠٠) مليون دولار إلى (١,٥٠٠) مليون، أما النسيج القطني فقد تراجع بشكل كبير بسبب إلغاء عدد من المغازل فمن (٦٢١٥٠٠) عام ١٩١٢م إلى (٣٩٣٠٠٠) عام ١٩٣٨م^(٦٨)، إذ كانت خسائر البلاد فادحة في معظم الأعوام في الخارج باستثناء أفريقيا، إذ كانت خسائر بريطانيا في الهند كبيرة فبعد أن كانت الهند تستوعب عام ١٩١٤م الإنتاج البريطاني من القماش القطني المصنع انخفض عام ١٩٣٤م إلى أربع مرات عمّا كان عليه عام ١٩١٣م، ولاسيما بعد أن اكتفى السوق الهندي من هذه المادة، بسبب منافسة وغزو المنتجات اليابانية^(٦٩).

إن سيطرة اليابان على الأسواق وانخفاض الأرباح بشكل كبير، بسبب التكنولوجيا المتطورة، والتخطيط السليم الذي كان ينقص صناعة القطن البريطانية أدى إلى تفوقها عالمياً^(٧٠)، لذلك لم يكن أمام مجلس القطن البريطاني إبقاء نحو (٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مغزل وهذا يعني أن التخفيض في

عدد المغازل بين الأعوام (١٩٣٠-١٩٣٩) بلغ من ٦٣ مليون إلى ٤٢ مليون ، أما ألواح القطن فقد بلغت نسبة التخفيض للأعوام نفسها من (٧٠٠,٠٠٠) لوح إلى (٤,٩٥٢,٠٠٠) لوح^(٧١) .
إن انحدار الطلب المحلي في عام ١٩٣٨م الذي أدى إلى تناقص المبيعات النسيجية في النصف الأول من العام ، ذلك حاولت الحكومة البريطانية انتهاج طرق لإصلاح هذه الصناعة لذلك سنّت عام ١٩٣٩م قانوناً منح الصناعات القطنية صلاحيات أوسع عن طريق (إعادة التنظيم) ويتم ذلك من خلال تثبيت الأسعار بمراقبة وإشراف وتأمين من الحكومة، إلا أن هذا الإصلاح لم يؤدِ إلى نتائج ملموسة إذ انخفض الإنتاج ولم تتمكن هذه الصناعة من مواكبة الدول الأخرى^(٧٢)، وكما موضح في الشكل الآتي الذي يبين التذبذب في صادرات البلاد^(٧٣) .



من الشكل يتضح الانخفاض التدريجي لصناعة القطن منذ الأعوام (١٩٠٩-١٩٠٠م) بدأت عملية التراجع ، على الرغم من التدابير المتخذة من قبل الحكومة سواء إقصاء القدرة الزائدة والمعامل المهملة والقديمة أم إعادة تنظيم صناعة القطن ، إلا أن كل الجهود لم تفلح ولم تؤدِ إلى النتائج المطلوبة لاسيما أن اليابان كانت تمتلك كل مقومات الإنتاج والتصنيع الصحيحة .

الخاتمة

- نستخلص من البحث عدد من النقاط المهمة وهي :-
- ١- حرص الحكومة البريطانية واهتمامها بالصناعات القطنية وبشتى الطرق لإدراكها أهمية هذه الصناعة المهمة .
 - ٢- بروز عدد من الدول، ولاسيما اليابان، قد أدى إلى سحب البساط من تحت أقدام الحكومة البريطانية وبالتالي فقدانها لمركز الصدارة الذي طالما تمتعت به .
 - ٣- فقدان البلاد أسواقها الخارجية لم يأت من فراغ ، وإنما جاء بسبب الضعف والإهمال الذي لحق بهذه الصناعة من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م التي أثرت تأثيراً سلبياً على هذه الصناعة .
 - ٤- أن تقليص أعداد العمال في مصانع الغزل والنسيج أدى إلى حدوث مشاكل اجتماعية كبيرة، ولاسيما أن عدد من المصانع البريطانية والقديمة منها بشكل خاص أُغلقت، وبالتالي فإن انعكاسات هذا الأمر كانت خطيرة لعل أبرزها البطالة التي قادت إلى الفقر الذي أصبح مميّزاً للسكان خلال تلك المرحلة .
 - ٥- إن بقاء المصانع البريطانية على نشأتها الأولى وعدم إتباع التطور والتكنولوجيا الحديثة أدى إلى عدم ابتكار تصاميم وطرق جديدة تضاف على الأقمشة المصنّعة، مما أدى إلى عدم الوصول إلى رغبة المستهلك .
 - ٦- ارتفاع كلفة القطن أدى إلى ارتفاع كُلف الإنتاج وبالتالي أدى إلى ارتفاع الأسعار، مما أسهم في كساد البضائع لارتفاع أسعارها يقابله رواج واسع من قبل المناشئ الأخرى بسبب انخفاض الأسعار .

ملخص البحث

كانت الثورة الصناعية التي بدأت منذ منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا قد ألهمت حماس الحكومات البريطانية تجاه إنتاج واستيراد القطن للحصول على أجود الأنواع ، ولأهمية تلك الصناعة جندت الشركات المختلفة نحو صناعة القطن كونه محصول مهم جداً ومربح، وعلى الرغم من ظهور المنافسة الشديدة من قبل الدول الأخرى، إلا أن بريطانيا حافظت على

إنتاجها وصناعتها عن طريق إصدار القوانين التي تنظم الاستيراد والتصدير، مع إقرار السعر الرسمي، وتشجيع المنافسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من وجود عدد من المشكلات، وأهمها الأزمة العالمية التي ضربت بريطانيا وخفضت أسواق القطن مع ارتفاع البطالة نتيجة الإهمال، إلا أن الحكومة البريطانية قد أجرت إحصاء لعدد من الشركات والمعامل البريطانية للوصول إلى نتائج مرضية، ومن ثم عقد مفاوضات مع اليابان والهند، ووضعت قيود على الاستيراد من اليابان، وأصدرت قانون إعادة تنظيم الصناعات القطنية الذي فرض الضرائب على المغازل الفائضة، ولكن على الرغم من تلك الإجراءات، لم تتمكن من تجاوز سيطرة اليابان على الأسواق العالمية، وبالنتيجة فقدانها لأسواقها الخارجية، وتقليص أعداد العمال، بسبب عدم إتباع التقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه اليابان وحققت أعلى المبيعات .

abstract

The Industrial Revolution, which began since the mid-eighteenth century in Britain has ignited the Hamas British governments towards the production and import of cotton to get the finest quality, and the importance of the industry has recruited various companies around the cotton industry as a crop is very important and profitable, and despite the emergence of intense competition by States the other, but Britain maintained its production and industry through the enactment of laws that regulate the import and export, with the adoption of the official price, and encourage domestic and foreign competition, and although there are a number of problems, most notably the global crisis that has hit Britain and lowered cotton markets with high unemployment as a result of negligence However, the British government has conducted a census of the number of companies and laboratories British to reach satisfactory results, and then held

negotiations with Japan and India, and placed restrictions on imports from Japan, and issued reorganization Act industries cotton, which imposed taxes on spinners surplus, but despite these procedures, you can not bypass the control of Japan on global markets, and as a result the loss of foreign markets, and reduce the number of workers, due to failure to follow technological progress reached by Japan and achieved the highest sales

قائمة المصادر والمراجع

- (^١) -Mitucker Barbara, The family and Industrial Discipline in Antebellum New England , 1927 , p . 36 .
- (^٢)- الحرب الأهلية الأمريكية : اندلعت الحرب في ١٢ نيسان ١٨٦١م بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية وتباينت أسباب الحرب بين التنوع الاقتصادي وتخصص كل ولاية بنوع من ذلك النشاط، إذ سيطرت الولايات الشمالية البالغ عددها (٢٣) ولاية على الصناعة بينما كانت الزراعة هي الحرفة التي يمارسها سكان الولايات الجنوبية البالغ عددها (١١) ولاية ، فضلاً عن قضية الرق والعبودية التي طالبت بإلغائها الولايات الشمالية التي تعدهم أساس الأيدي العاملة الرخيصة ، فأدى ذلك إلى اندلاع حرب بين الجانبين حُسمت في ٧ نيسان ١٨٦٥م لصالح الولايات الشمالية بعد حرب دامت أربع سنوات. للمزيد من التفصيل ينظر : محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٨٧٧م ، ط١، القاهرة، ١٩٩٧م .
- (^٣)- إبراهيم المشهداني، القطن ودوره في الاقتصاد العالمي، بغداد، ١٩٦٩، ص١٢٧ .
- (^٤)- مصطفى كمال عبد العزيز خليفة، توفيق عبد العزيز توفيق، السياسة القطنية، القاهرة، ١٩٦٣ ، ص١١٨
- (^٥)- القنطار وحدة قياس الاقطان وعدد من المحاصيل ويقسم قنطار القطن الى قسمين، قنطار القطن (الزهر) قبل الحلج = (١٥٠) كيلو غرام وقنطار القطن (الشعري) بعد الحلج= ٤٥ كيلو غرام للمزيد ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
www. En wikipedia. Org/30/7/2013
- (^٦)- عاصم محروس عبد المطلب، القطن، العلاقات المصرية البريطانية، من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨-١٩٤٢، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٣، ص٧ .
- (^٧)- أحمد زكي، موسى هيكل، إنتاج القطن في مصر، القاهرة ، ١٩٩٨، ص١٥ .
- (^٨)- محمد محمد الوكيل، القطن وشأنه في الاقتصاد المصري والتجارة الخارجية، القاهرة، ١٩٤٧، ص٨ .
- (^٩) - A.J. Morrison , British Business and Protection , 1903-1932 , Oxford , 1996 , P . 239 .
- (^{١٠}) - I. Walter and R. Smirth , Global Capital Markets and 13 an King , London , 1999 , p . 198 .
- (^{١١}) -M. Dupree , Struggline With Desting : The Cotton Industry Overseas Reade Policy and The Cotton Boord , Business History , London , 1990 , P .106 .
- (^{١٢}) -H.E. Michl , The Textile , Industries : An Economic Analysis , 1938 ; Henry Cloy , Report on The Position Of the English Cotton Industry , London , 1931 , P . 84 .

- (¹³) -Ibid , P . 88 .
- (¹⁴) -J.D Tomlinson , the first World War and British Piece Goods Exports To India Economic History Revive, London ,1979 , P . 496 .
- (¹⁵) -H.E. Michl, op,cit, p50 .
- (¹⁶)- Ibid , P . 88 .
- (¹⁷) -J.D. Tomlinso , Gouernment and Enterpirse ,
- (¹⁸) -H.E Michl , Op,Cit , P .356 .
- (¹⁹) -R. Robson , The Cotton Industry in Britain London 1957 , P . 8 .
- (²⁰)- K.B. Semply , Great Britain since 1866 , modern History , London 1960 , P .334 .
- (²¹) -Ibid , P .435 .
- (²²) -Jasem Lover , costume and Fashio : Aconcise History , London 1969 , P .69 .
- (^{٢٣}) - حارث عبد الرحمن الطيف التكريتي، التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا (١٩٢٩-١٩٣٣)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص ٤٩ .
- (²⁴) -S.D Chapman , The Lancashire Cotton Industry a History Since 1700 , Lancashire , 1996 , P . 91 .
- (²⁵) -J. Singleton , Lancashire on the Scrapheap : The Cotton Industry , 1945-1970 , (oxford 1991) , P . 69 .
- (²⁶) -J. Singleton , Snowing The White flag : The Lancashire Cotton Industry , 1945-1865 , (1990) , P . 69 .
- (²⁷) -J. Singleton, Lancashire on The scrapheap.... , P .71 .
- (²⁸) -R. Robson , Op . Cit .,p. 4 .
- (²⁹) -J.D Tomlinson Government and Enterprise Since 1900 , (Oxford) , 1994 , P . 356 .
- (³⁰) -J. Alex Robson Lancashire and The rise of Japan 1910 , Business History , 1990 , P . 910 .
- (³¹) -Ibid , P .912 .
- (³²) -J. Singleton , Lancashire , on The Scrapheap , p . 70 .
- (^{٣٣}) - حارث عبد الرحمن الطيف محمد التكريتي، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
- (³⁴) -M. Dupree , Lancashire and White Hall: The Diary of Sir Raymond Street , London, 1987 , 2Vol , P . 253 .

(35) -Ibid , P .254 .

(36) – Milton Briggs , Percy Jordon , Economic History of England , London , 1949 , P . 510 .

(37) -R. Robson , Op . Cit .,P . 334 .

(38) - حارث عبد الرحمن الطيف محمد التكريتي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(39) -R. Robson , The Cotton Industry in Britain , P . 265 .

(40) -M. Dupree , Lancashire and White hall , P . 95 .

(41) -R. Robson , Op . Cit .,P . 40 .

(42) -M. Dupree , Lancashire and White hall , P . 95 .

(43) -Ibid , P . 287 ; Robson , Op . Cit .,P . 45 .

(44) - ونستون تشرشل : ولد في تشرين الثاني ١٨٧٤ في قصر بلنهام في أكسفورد شيلي ودرس في مدرسة Georges A Scot في لندن، ثم دخل مدرسة هارو ١٨٨٠م، ثم دخل الكلية العسكرية الملكية، يعد من أبرز وأهم زعماء بريطانيا ، تسلم عدد من المناصب أبرزها وزير الداخلية في ١٩ شباط ١٩١٥م، ووزيراً للحربية (٢٣ تشرين الأول ١٩١١ - ٢٦ أيار ١٩١٥)، كان له دور كبير في رسم سياسة بريطانيا الداخلية والخارجية لاسيما بعد أن شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا واستمر إلى عام ١٩٤٥، توفي عام ١٩٦٥م . للمزيد ينظر : محمد يوسف إبراهيم القرشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، ط١، دمشق ، ٢٠١٢ .

(45) - صموئيل هور : ولد في ٢٤ شباط ١٨٨٠م، فيكونت تميلود، أحد كبار السياسيين في حزب المحافظين، تقلد عدد من المناصب منها وزير الدولة للطيران ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث عام ١٩٣٥م، وقّع اتفاقية هور-لافال مع رئيس وزراء فرنسا البير لافال، شغل منصب وزير الداخلية عام ١٩٣٧م، أصبح سفير المملكة المتحدة في أسبانيا بين ١٩٤٠-١٩٤٤، توفي في ٧ أيار ١٩٥٩. للمزيد ينظر : Correlli Barnett, the Collapse of British power, London, 2002, p .303 .

(46) -Rondolph Churchill , Lord Derby : king of Lancashire , London , 1959 , P . 595 .

(47) -Ibid , P . 596 .

(48) -Clemens Warm , Business , Politics and International Relations : Steel , Cotton and International Cartels in British Politics , 1924-1939 , Cambridge 1993 . P . 217.

(٤٩) حادثة منشوريا : ترجع جذور الأزمة بين اليابان والصين إلى الحرب الروسية - اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥م إذ استولت اليابان على منشوريا وصلت مكان الروس بموجب معاهدة ١٩٠٥م الموقعة بين البلدين التي أقرت بأن لا تنشأ الصين خطوط حديد في منشوريا تتنافس خطوط الحديد اليابانية، إلا أن الصين لم تنفذ ما جاءت به المعاهدة وعملت على إنشاء خطوط سكك حديد تتنافس الخطوط اليابانية، كما عملت على تخفيض أجور النقل بين الجانبين إلى أن بلغت نحو ثلاثمائة حادث، إلا أن أشهرها كان حادثة (وابناؤشان) في آب ١٩٣١م ، إذ عمل الكوريون على حفر قناة ري في أرض مستأجرة من الصين محاولة لإحداث صراع بين الجانبين دُل بعد تدخل الجيش الياباني الذي تم إنشاء القناة بحمايته، أما الحادثة الثانية (ناكامورا) فهي إعدام ضابط ياباني بتهمة التجسس على المناطق الداخلية لمنشوريا وتم إعدامه في ٢٧ حزيران ١٩٣١م، مما أعدته اليابان اهانة كبرى بحقها ، إلا أن الحادث الذي أوجح الموقف هو حدوث حادث تخريبي في ١٨ أيلول ١٩٣١م، إذ انفجرت فنبلة في خط حديد جنوب منشوريا وعلى الرغم من عدم وقوع خسائر إلا أن اليابان استغلت الأمر واجتاحت منشوريا بدون إعلان الحرب واحتلت مدينة مولدن القريبة من منشوريا في ٢٢ أيلول ١٩٣١م، وخلال خمسة أسابيع تم احتلال منشوريا حتى مدينة فاريين في ٥ شباط ١٩٣٢م ، وكان من الطبيعي أن تعجز الصين عن مقاومة الجيش الياباني، ولاسيما بعد إعلان استقلال دولة متشوكو في ١٥ أيلول ١٩٣٢م تحت وصاية آخر أباطرة العين (إيشين جيولوه - بوي) وقد سبب ذلك الأمر موقفاً دولياً حرجاً، إذ تباينت مواقف الدول إزاء ذلك . للمزيد ينظر: صفاء كريم شكر، السياسة الأمريكية تجاه الصين (١٨٩٥-١٩٣١م)، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٥٦-١٥٧؛ صفاء كريم شكر، موقف عصبة الأمم والدول الكبرى من الأزمة المنشورية ١٩٣١م، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤ ، ٢٠٠٨ .

(50) -Tim Roth, British Protectionism and The International Economy : overseas commercial Policy in The 1930 , Cambridge, 1933, p . 181 .

(51) -Clemes Wurm , Op . Cit .,P . 256 .

(52) -R. Robson , Op . Cit .,P . 215 .

(53) -mary B. Rose , Firms Networks and Business Volues , Combrridge , 2000 , P . 234

(54) -H.U. Hodson , Slump and Recovery 1929-1937 , Oxford University Press , 1938 , P . 349 .

(55) -Clemen Warm , Op . Cit .,P . 256 .

(56) -Milton Briggs Percy Jordon , Op . Cit .,P . 513 .

(57) -Clemen Warm , Op . Cit .,P . 256 .

(58) -H.v. Hodson , Slump and Recovery , Op . Cit .,p . 288 .

- (⁵⁹) –The National Archives International Bank From Reconstruction and development Economies development World Cotton Production , Consumption and Trade , July , 1948 .
- (⁶⁰) –H.E Michel , Op . Cit .,P . 179 ; A.d. Killick , R. Adans , Trade Union of Facers , Oxford , 1961 , P . 92 .
- (⁶¹) – A.J. Youngstown , The British Economy 1920-1952 , Cambridge , University Press 1960 , P . 85 ; R. Robson The Cotton Industry , P .58 .
- (⁶²) –H.V. Ltadson , Op . Cit .,P . 350 .
- (^{٦٣}) –عاصم محروس عبد المطلب ، المصدر السابق ، ص٤٦ .
- (⁶⁴) –H.v. Ltadson, op, cit, p . 353 .
- (⁶⁵) –Sean Glynn , Alan Booth , Moclern Britain London Guildhall University , 1986 , P . 162 .
- (⁶⁶) –H.V. Hudson , Op . Cit .,P .334 ; Alan Booth , Op . Cit ., P . 95 .
- (⁶⁷) –Robson The Cotton Industry ... , P . 48 .
- (⁶⁸) –A.J. Youngstown , Op .Cit .,P . 10٢
- (⁶⁹)- The National Archives , op ,cit , p .11 .
- (⁷⁰) –R. Robson The Cotton Industry ... , P . 339 ; H.V. Hobson , Op . Cit .,P . 346 .
- (⁷¹) –Sean Glynn Alan Booth , Op . Cit .,P . 92 .
- (⁷²) –Ibid , P . 102 .
- (⁷³) –Stevenson Cook Modern British history London , 1963 , P . 115 .